المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13 et 14/12/2014

المجلس ينصح بعدم منح صلاحية للآلية لمتابعة المتورطين في التعذيب

دراسة: هذا ما يجب على مجلس اليزمي القيام به لاحتضان آلية الوقاية من التعذيب

15/12/2

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

كشفت دراسة أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن الشروط التي يجب على هذه الهيئة احترامها حتى تكون مؤهلة لاحتضان آلية الوقاية من التعذيب، التي نص عليها البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وصادق عليها المغرب، وصدرت في الجريدة الرسمية في 24 نونبر الماضي.

الدراسة التي استفاضت في شرح هذه الآلية، وطريقة استغلالها، ونماذج تطبيقها في عدد من الدول عبر العالم، خلصت إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان هو المؤهل لاحتضانها في المغرب. ومن المبررات التي تسوقها الدراسة، أن البوتوكول الاختياري لم يحدد صيغة تشكيل هذه الآلية، فهو «لا يتضمن أي تفاصيل عن هيكلة الآليات الوقائية الوطنية، باستثناء تلك المتعلقة باستقلاليتها وسلطاتها وتنوع عضويتها،» وبالتالي، فإن «اختيار بنية الآلية يخضع للسلطة التقديرية للدول الأطراف التي تأخذ في الاعتبار الشكل الأنسب لسياقها السياسي والثقافي والجغرافي». ومن خلال استقراء تجارب الدول، ترى الدراسة التي جاءت في 89 صفحة، أن المجلس مؤهل لهذه المهمة، لأنه يعد «أبرز الفاعلين في النقاش المتعلق بوضع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وله دراية وافية بأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ويعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في هذا المسلسل»، كما أن المجلس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة في الدرجة «أ» من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لكن الدراسة تضع شروطا تتعلق بإدخال تغييرات على قوانين وأساليب عمل المجلس ليتمكن من احتضان هذه الآلية، حتى يكون في توافق تام مع أحكام البروتوكول الاختياري. ومن ذلك أنه «ينبغي أن يتم تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاضطلاع بمهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بنص قانوني أو دستوري»، كأن يتم مثلا تعديل الظهير المحدث للمجلس وتحويله إلى نص تشريعي يصدر عن البرلمان، وأن يحدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان شعبة بداخله تعنى بشكل كامل بمهام الوقاية الخاصة بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وهو ما يتطلب تعديل نظام المجلس الداخلي من أجل التنصيص على مهام واختصاصات هذه الشعبة الوقائية، كما «ينبغي أن تتوافق بنية هذه الشعبة وتركيبتها مع أحكام البروتوكول الاختياري، ولاسيما ما يخص المناصفة وتنوع أصول أعضائها وتعدد اختصاصاتهم». كما تحث الدراسة على أن تمنح للمجلس «موارد مالية إضافية تخصص تحديدا للشعبة المسؤولة عن مهام الآلية مما سيسمح بتشغيل موظفين بدوام كامل في هذا القسم، والاستعانة بالخبراء الخارجيين عند الحاجة من أجل اضطلاع الشعبة بمهامها وصلاحياتها».

كما توقفت الدراسة عند إمكانية أن تشمل صلاحية الآلية متابعة المتهمين بالتعذيب. وحسب وثيقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإنه «من الممكن أن تجمع المؤسسة المعينة من قبل الدولة الطرف بين وظائف الآلية الوقائية، ومهام المتابعة أو التحقيق في الشكاوى الفردية». في هذه الحالة، ترى الدراسة أنه قد يؤدي ذلك إلى عدم «التنفيذ الفعلي لأهداف البروتوكول الاختياري على الوجه الأمثل، لأن قيام الآلية بمتابعة أو محاكمة المسؤولين السياسيين أو السلطات السجنية، قد يمنع إقامة الحوار اللازم معهم».

علاوة على ذلك، تضيف الدراسة أن «من شأن تكييف الوقائع بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أن يعيق الحوار اللازم مع السلطات، ذلك أن الوظيفة الوقائية للآلية تتطلب إقامة حوار مع السلطات المعنية وهو الحوار الذي لا يمكن أن يتم في حالة قيام الآلية بتكييف الوقائع.» وتحذر من أن هذا التوجه، قد يجعل «الحصول على المعلومات من المعتقلين أو الموظفين أكثر صعوبة إذا كان هؤلاء يخشون من الكشف عن هويتهم أو شهادتهم خلال مراحل قضائية لاحقة». هذا مع العلم أن المبدأ الذي تقوم عليه الآلية يركز على «التعاون وليس على التبليغ.» كما أن «معالجة الشكاوى الفردية والقرارات المرتبطة بها، قد تشكل عبئا كبيرا في عمل الآلية، ما قد يحد من قدرتها على تحقيق وظائفها الوقائية».

إذا كانت دراسة أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تميل إلى اعتبار هذه الهيئة الحقوقية الأحق باحتضان آلية الوقاية من التعذيب التي نص عليها البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، فإنها تضع مجموعة من الشروط حتى تكون جديرة بهذا الاحتضان.

الصبار: التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان أصبح مطية تستعملها «البوليساريو» بعد انسداد الآفاق أمامها

21852

سلا (و م ع)- قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل «جبهة البوليساريو» وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الآفاق أمامها، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة.

وأوضح الصبار، خلال لقاء تواصلي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب، مساء الثلاثاء المنصرم، أن «القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام، سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها، يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين».

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الآليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعقد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد، أخيرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف بما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، وديناميةالمجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمين لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرا على دول الغرب.

وأبرز أن المنتدى، الذي عرف مشاركة أزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات، يعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء، جرى تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت أشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع المدني.

وبخصوص موضوع العاملات في المنازل، أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مدونة الشغل، إضافة إلى مقتضيات حمائية خاصة.

وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب، بوبكر التطواني، أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية، مدعوما بإرادة سياسية ثابتة وراسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات.

وأبرز أن الدينامية والتحولات العميقة التي تشهدها البلاد ساهمت في تعزيز صلاحيات وتنوع مجالات تدخل المجتمع المدني الذي يقوم بدور أساسي في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض، بها والدفاع عنها بين مختلف الفئات، خاصة في المناطق النائية والفقيرة والمهمشة التي تعد أكثر المناطق والفئات الاجتماعية تعرضا لانتهاك حقوقها الأساسية.

وأشار إلى أن العديد من التساؤلات والانشغالات مازالت حاضرة في المشهد الحقوقي، خاصة منها ما يتصل بتقوية أسلوب التواصل لفائدة المجتمع المدني، ومواكبة مدى تأثير القانون على سلوك الأفراد والجماعات المعنية بحقوق الإنسان، وكيفية التعامل الإيجابي والديمقراطي مع التقارير الدولية، وإعداد برامج بيداغوجية في مجال حقوق الإنسان، واعتماد المقاربة المثلى في إبقاء مراقبة وتتبع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية ضمن الإطار المغربي.

Gouvernance
DES RAPPORTS, POUR QUOI FAIRE ?

Avis consultatifs, rapports... les instances nationales de gouvernance produisent une quantité de documents. Mais quel est le sort de ces textes et quel traitement leur réservent le parlement et le gouvernement ? Éléments de réponse.

647|32

© DR

Nizar Baraka remet au monarque un rapport du CESE.

« *Quand on veut enterrer un problème, on crée une commission* », cet adage politique connu est souvent cité, à chaque fois qu'un conseil ou une commission sont créés au Maroc pour se pencher sur une question stratégique ou évaluer les politiques publiques. Sauf que ces instances produisent une quantité considérable de documents, pour épauler le gouvernement et le parlement dans leurs missions. On peut citer à ce titre des instances comme le CESE (Conseil économique, social et environnemental), le CNDH (Conseil national des droits de l'homme) ainsi que le Conseil de la concurrence. Mais les relations entretenues par ces institutions nationales avec l'Exécutif n'ont pas toujours été un long fleuve tranquille. Les rapports et avis qu'elles émettent connaissent des fortunes diverses. Dans le meilleur des cas, ils sont exploités par le gouvernement de manière partielle. Au pire, ils finissent dans des tiroirs et tombent dans l'oubli.

De la légitimité et de la méfiance

Cette méfiance du parlement, et surtout de l'Exécutif, envers les institutions de gouvernance, trouve son explication dans les sources de légitimité des uns et des autres. « *Le gouvernement et le parlement se considèrent plus légitimes puisqu'issus des urnes, alors que les institutions nationales sont une réponse à une demande civile et citoyenne* », affirme Hassan Tarik, politologue et député de l'USFP. Il souligne toutefois que cette tension n'est pas propre au système marocain, mais à beaucoup d'autres pays. Une tension qui se manifeste à travers le sort réservé aux avis consultatifs émis par ces instances, même si ces derniers n'ont aucun caractère contraignant et ne sont élaborés, souvent, que pour enrichir le débat. Le cas le plus emblématique est celui du CNDH. « *Nous n'avons aucun problème avec le gouvernement et le parlement, sauf que nous travaillons dans un paradigme différent du leur* », explique un responsable au CNDH. Exemple de ce décalage : le CNDH a préparé un avis sur les violences à l'égard des femmes. Le document est transmis, comme le stipule la loi, au parlement et au gouvernement, mais depuis, aucun débat à propos de l'avis n'a eu lieu. Autre domaine, autre exemple. La Délégation générale des prisons n'a pris en compte qu'un nombre infime des 100 recommandations contenues dans un rapport produit par le CNDH sur le milieu carcéral. Par contre, le ministre de la Santé, El Hossein El Ouardi, s'est inspiré d'un rapport du même conseil sur la santé mentale au Maroc pour remédier à une série de dysfonctionnements constatés dans les établissements psychiatriques.

Certains rapports finissent dans des tiroirs et tombent dans l'oubli

Avalanche de textes

Heureusement, tout n'est pas noir. La voix du CESE semble être mieux entendue. « *Nous sommes plutôt satisfaits du traitement réservé à nos avis et rapports* », affirme une source dans le conseil que dirige Nizar Baraka. Le plan de développement des régions du sud, élaboré par le CESE, a trouvé un écho très favorable auprès de l'Exécutif. « *Sur recommandation du conseil, le ministre de la Santé a décidé d'ouvrir un CHU à Laâyoune. Son homologue de la Culture a programmé un musée à Dakhla* », affirme notre source. Même la stratégie du département de l'Eau est basée, en grande partie, sur le rapport du CESE concernant les ressources hydriques. « *Cela tient peut-être aux bonnes relations entre le parlement et le gouvernement et Nizar Baraka. Mais il y a aussi le volet législatif qui est décisif. Contrairement aux autres institutions de gouvernance, obligation est faite au parlement et au gouvernement de tenir le CESE au courant de la suite donnée à ses avis et rapports* », commente un parlementaire. D'autres analystes pointent du doigt la multiplication de ce type d'instances, qui se chevauchent parfois. Et cela ne risque pas de s'arranger avec le temps, quand on sait que d'autres créations du genre sont prévues : le conseil national des langues et cultures, un autre de la jeunesse, le conseil national de la presse...

MOHAMMED BOUDARHAM
@MBoudarham

13-14/12/2014
Conseil national des droits de l'Homme
4
www.cndh.org.ma

TROIS QUESTIONS À... **MOHAMED MOUAQIT,** POLITOLOGUE ET PROFESSEUR A L'UNIVERSITÉ HASSAN II

«Nous vivons une situation ambivalente en matière de droits de l'homme »

647/21

© DR

1 Nous avons célébré ce 10 décembre le 66e anniversaire de la Déclaration universelle des droits de l'homme. Qu'en est-il de la situation au Maroc ?

Au Maroc, ces droits sont dans une situation ambivalente. Les avancées certaines sont contrebalancées par des périodes de stagnation, voire des reculs. Les années de plomb sont bien derrière nous, mais on remarque que des pratiques perdurent, parmi lesquelles, l'atteinte à la liberté d'association et de réunion et la résilience de la torture. Le changement réside dans le fait que, aujourd'hui, le pouvoir doit se justifier auprès des défenseurs internationaux des droits humains, au point qu'il se voit obligé de revenir sur des décisions. Tout cela prend du temps puisqu'il s'agit de la transformation de tout un système politique et d'une culture du pouvoir.

2 Qu'en est-il de l'écart entre le discours officiel et la réalité dénoncée par certaines associations ?

L'écart existera toujours, comme partout, mais avec une ampleur et un degré de gravité différents. L'enjeu est d'arriver à le réduire le plus possible. Les différents acteurs, nationaux en particulier, sont déterminants pour faire évoluer le système : ils créent une contrainte qui limite l'action nuisible du pouvoir et formulent leurs demandes. Le cheminement est lent, difficile, voire réversible parfois. D'où le caractère ambivalent de la situation.

3 Le Maroc a-t-il tenu son pari en organisant le Forum mondial des droits de l'homme à Marrakech ?

Le fait même que le forum se soit tenu est un bon point pour le Maroc. Il a pris le risque de se faire taper sur les mains. Il est, de toute manière, le seul État de la région qui pouvait prétendre légitimement à son organisation. En le faisant, le pouvoir a dû signifier qu'il s'inscrivait toujours dans ses engagements, et l'annonce de la ratification du protocole facultatif sur la torture porte cette signification. Il s'est ainsi mis en situation, via d'autres mécanismes internationaux, pour rendre des comptes sur ses propres pratiques en matière de droits de l'homme. ■ L.V.R.